الاستقرار السياسي: مرتكزاته والعوامل المؤثرة فيه

م.م حسين علي حبيب
جامعة الكوفة / كلية الفقه
huseina.zwein@uokufa.edu.iq

أ.د محمد حسن دخيل
جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية
muhammedh.dakheel@uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، الوحدة الوطنية، المؤسسات السياسية، المأسسة السياسية.

كيفية اقتباس البحث

حبيب ، حسين علي ، محمد حسن دخيل ، "الاستقرار السياسي: مرتكزاته والعوامل المؤثرة فيه" ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Political Stability: Its Pillars and Influential Factors

Asst. lect. Husein Ali Habib
University of Kufa / College of Jurisprudence

Prof. Dr. Mohammad Hassan Dakhil
University of Kufa / Collage of Political Sciences

Keywords : Political stability, National unity, Political institutions, Political legitimacy.

How To Cite This Article
Habib, Husein Ali, Mohammad Hassan Dakhil, Political Stability: Its Pillars and Influential Factors, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2025,Volume:15,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This research focuses on the significance of political stability as a crucial factor in achieving sustainable development and prosperity in societies and nations. The study emphasizes that political stability relies on several key pillars, including the stability of the political system and institutions, national unity, the absence of violence, and the active participation of citizens in decision-making processes. The research underscores that political stability is not merely the absence of conflict and violence but a state of balance and harmony among various components that contribute to building a strong and stable state.

The research further identifies several internal and external factors that threaten political stability, such as national disintegration, poverty, unemployment, inequality, corruption, religious extremism, and terrorism. Additionally, external intervention can undermine political stability by exacerbating internal tensions or supporting conflicting parties.

The study highlights the importance of building strong and effective institutions capable of addressing these challenges. It also stresses the need to promote political dialogue, tolerance, and cooperation between the government and citizens as a means to achieve lasting political stability. Moreover, the research provides an explanation of political stability indicators and how to measure them, noting their role in analyzing and assessing the state of stability in different countries.
In conclusion, the research argues that political stability is not an end in itself but a means to achieve sustainable development. Without it, efforts toward development and prosperity are at risk. Therefore, it is essential to strengthen the factors that support stability and address those that threaten it to ensure a better future for societies and nations.

الملخص

يركّز هذا البحث على أهمية الاستقرار السياسي كعامل حاسم في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار في المجتمعات والدول. يوضح البحث أن الاستقرار السياسي يعتمد على عدة مرتكزات رئيسية، تشمل استقرار النظام السياسي والمؤسسات السياسية، الوحدة الوطنية، وغياب العنف، إضافة إلى المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات. يؤكد البحث على أن الاستقرار السياسي ليس مجرد غياب للصراعات والعنف، بل هو حالة من التوازن والانسجام بين عدّة مكونات، والتي تساهم في بناء دولة قوية ومستقرة.

كما يشير البحث إلى وجود عوامل داخلية وخارجية متعددة تهدد الاستقرار السياسي، منها: عدم الاندماج الوطني، الفقر، البطالة، عدم المساواة، الفساد، التطرف الديني، والإرهاب، كذلك، يلعب التدخل الخارجي دورًا في تقويض الاستقرار السياسي من خلال تعزيز التوترات الداخلية أو دعم الأطراف المتنازعة.

يسلط البحث الضوء على أهمية بناء مؤسسات قوية وفعالة تكون قادرة على التصدي لهذه التحديات، كما يشدد على ضرورة تعزيز الحوار السياسي، التسامح، والتعاون بين الحكومة والمواطنين كوسيلة لتحقيق استقرار سياسي دائم، بالإضافة إلى ذلك، يقدم البحث شرحًا لمؤشرات الاستقرار السياسي وكيفية قياسها، مشيرًا إلى دور هذه المؤشرات في تحليل وتقييم حالة الاستقرار في الدول المختلفة.

في الختام، يخلص البحث إلى أن الاستقرار السياسي ليس هدفًا بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وبدونه، تصبح جهود التنمية والازدهار مهددة. لذلك، من الضروري العمل على تعزيز العوامل التي تدعم الاستقرار ومعالجة تلك التي تهدده لضمان مستقبل أفضل للمجتمعات والدول.

المقدمة

يختلف مفهوم الاستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية والتي منها الدارسات السياسية، لذلك لا يخلو أي مجتمع سياسي من هذه الظاهرة، فهي ظاهرة نسبية مرنة ليست جامدة، وتختلف بحسب الأزمنة والأنظمة وتفاعلات الأخيرة مع مجتمعاتها، معتمداً على طبيعة الدولة ومقوماتها ونوع نظام الحكم فيها، ومقدار ما وصلت إليه هذه المجتمعات من تطوّر اجتماعي واقتصادي وسياسي، فضلاً عن ظروف وأوضاع هذه المجتمعات التي تؤثِّر وتتأثر بهذه الظاهرة، حيث يعد الاستقرار السياسي أحد أهم الأهداف السياسية التي تسعى الدول لتحقيقها.

تشير العديد من الدراسات إلى أن الاستقرار السياسي يعد أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فهو يهدف إلى تحسين الأمن والاستقرار الداخلي، وتحقيق التنمية المستدامة في الدولة، كما يُعدّ عامل أساس في تحسين جودة حياة المواطنين للوصول إلى الرفاهية المجتمعية. وبالنسبة للحكومات، فإن الحفاظ على الاستقرار السياسي يعد من أهم المهام التي يجب أن تكون على رأس قائمة أولوياتها.

ولتحقيق الاستقرار السياسي، يجب أن تكون هناك بيئة ديمقراطية تسمح بتمثيل المواطنين وحماية حقوقهم وحرياتهم، كما يجب أن تتوفر الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بطريقة عادلة ومتوازنة.

المطلب الأول: الاستقرار السياسي والعوامل المؤثِّرة فيه

الفرع الأول: ماهية الاستقرار السياسي

أولاً: الاستقرار لغة

جاء في معجم اللغة العربية المعاصر، الاستقرار مشتق من الفعل (استقرّ) وهو من (القرّ) وتدل على الثبوت، ويُقال قرَّ، يَقَرَّ، ويَقِرّ، قراراً فهو قارّ، وقرّ الأمرَ: ثبت عليه، وقرّ المكان: ثبت وسكن واطمأنّ أي أقام ولم يغادر [١]، وذكر المعجم الوسيط، استقرّ بالمكان: تمكّنَ وسكَن، و(المُسْتَقَرّ): القرار والثبوت [٢]، أمّا في القواميس الأجنبية فقد وردت كلمة (Stability) في قاموس اوكسفورد بمعنى "حالة من الثبات والتوازن" [٣] كما عرّفَ قاموس لاروس الفرنسي (stabilité) "بأنّه بقاء الحالة أو الوضعية على ما هو عليه، أو وجود حالة من التوازن المستمر" [٤].

ثانياً: الاستقرار اصطلاحاً

يُعدّ مفهوم "الاستقرار السياسي" مثالاً ممتازًا على الغموض الموجود في أبحاث العلوم السياسية فيما يتعلق بتكوين المفهوم والتفعيل والقياس، حيث تعددت تعاريف الاستقرار السياسي واختلف الباحثون في أسلوب تناول المفهوم، فهو مفهوم معياري متعدد الأبعاد، وعليه ظهر اتجاهان في تعريف الاستقرار السياسي تمثّل الاتجاه الأول: بدراسة الاستقرار السياسي من خلال مكونات النظام السياسي، وفي المقابل، اعتمد الاتجاه الثاني: فهو يستند إلى دراسة عدم الاستقرار السياسي وآثاره ومؤشراته كنقيض له، مما ينتج عنه تعريفات سلبية للمفهوم.

وبصورة عامة لا تتعدى دراسات الاستقرار السياسي عن الأبعاد التي يشير إليها هورويتز (Hurwitz) والتي غالباً ما ركّز الباحثون فيها على بعد واحد أو أكثر. فهو يرى أنّ المقاربات المختلفة للاستقرار السياسي تتمثل بـ، (أ) غياب العنف؛ (ب) غياب التغيير الهيكلي؛ (ج) وجود نظام دستوري شرعي؛ (د) طول العمر/المدة الحكومية، (هـ) خاصية مجتمعية متعددة الأوجه (٥).

وفي سياق مماثل أشار سندرز وهيرمان (Sanders & Herman) أنه قد تم فحص مفهوم الاستقرار السياسي من حيث (٦):

١-استقرار الأنظمة أو أشكال السلطة، إذ يُنظر إلى النظام السياسي المستقر على أنه نظام يستمر فيه نمط معين من الحكومة ومجموعة ذات صلة من القواعد الدستورية بمرور الوقت.

٢-استقرار الحكومات وموظفيها، فالحكومات التي تأخذ مدة أطول في البقاء تكون قادرة أكثر على إجراء التغييرات كما تجعل تبادل السلطة بشكل منظم.

٣-غياب العنف الذي يستهدف إنتاج تغييرات غير قانونية في الأنظمة أو الحكومات أو السياسيات، فيُنظر إلى النظام السياسي المستقر على أنه نظام أظهر فيه المواطنون دعمًا منتشرًا للنظام وامتثلوا له ولقوانينه السياسية الأساسية، اذ يمكن تفسير الغياب الواسع للعنف في هذه المجتمعات على أنه قبول عام لـ "قواعد اللعبة السياسية" من قبل المواطنين عموماً.

٤-الارتباط بسياسات او مخرجات الأنظمة السياسية، فالنظام المستقر هو الذي تستمر في القرارات السياسية بمرور الوقت.

وقد ذهبت غالبية الدراسات في المدّة الأخيرة إلى الأخذ بالبعدين الأخيرين في دراسة الاستقرار السياسي. وإشارة إلى البعدين الأولين فقد عُرِّف استقرار النظام بأنه " القدرة على الاستمرار مدة طويلة وعدم وجود تغيير اجتماعي لمدة طويلة، ويكون النظام السياسي باقياً في حالة مقبولة من التوازن لمدّة طويلة" (٧).

غير أنّ هذا المؤشر يقيس تلك المتغيرات التي ينبغي استخدامها "لشرح" الاستقرار أو توظيفها لإظهار "نتائج" الاستقرار بدلاً من كونها بنيات تعريفية لمفهوم الاستقرار. وهذا يعني أن الرفاهية المجتمعية والنمو الاقتصادي وقدرات التوزيع أكثر فائدة كأدوات تفسيرية ولا ينبغي استخدامها لتحديد المفهوم.

في حين ينظر حسن موسى الصفار للاستقرار السياسي من زاوية شرعية النظام السياسي فيعرِّفه بأنه "وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الامة وأطرافها ويقابل ذلك حالة من الاضطراب حين تختل علاقة الاطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع والحرب" (٨).

إنّ شرط تحقيق الاستقرار هو حصول النظام السياسي على الشرعية من خلال وجود قناعة لدى أفراد المجتمع، بأن ما يقوم به يصب في مصلحته، وأن المؤسسات السياسية التابعة له هي أكثر ملاءمة له ولمجتمعه. فعندما تتوفر القناعة لدى الناس بأن مؤسسات النظام السياسي ايجابية، تتحول سلطة الاكراه التي تمارسها على افراد المجتمع إلى وازع داخلي لديهم يحتم عليهم احترامها، وبذلك تكون السلطة مطاعة، إذ يحصل الاستقرار من خلال الشرعية. أما الشرط الأخر لحصول النظام على الاستقرار، فهو أن تكون للنظام السياسي القدرة على تأدية وظائفه الأساسية بشكل صحيح وبفاعلية (٩).

كما تناول بعضهم مفهوم الاستقرار السياسي من خلال قدرة النظام السياسي ومخرجاته فعُرِّف بأنه " قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من التغييرات استجابة لتوقعات الجماهير وتوجهاتها واحتواء ما قد ينشأ من صراعات التي قد تصل الى استخدام العنف السياسي أمّا مفهوم عدم الاستقرار السياسي فيشير الى عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته عن إجراء ما يلزم من التغييرات استجابة لمطالب الجماهير وتوجهاتها مما قد يؤدي الى العنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع وإضعاف الشرعية النظام وفعاليته" (١٠).

واهتمّت كارولينا كورفال في دراسة النظام السياسي كمدخل للاستقرار السياسي حيث "أن الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل و النزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام و يخل به، و يعني ايضا قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي ، بحيث تستطيع الاستمرار و العمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف، و هذا معناه أن الاستقرار السياسي مرتبط بطبيعة النظام السياسي وشكله، فكلما كان للنظام الدراية الكاملة بطريقة التعامل مع الأزمات، حيث يستغل القوة و يستعمل الحل السلمي في الوقت المناسب، أمكننا القول أن النظام العام داخل الدولة مستقر" (١١).

وهنالك من تناول الاستقرار السياسي بدلالة غياب العنف السياسي، فهو "عدم استخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية لحل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام" (١٢).

وفي الاتجاه نفسه فسّر حمدي عبد الرحمن الاستقرار السياسي بأنه "قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يُحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية النظام وكفاءته من جهة أخرى" (١٣).

أمّا نيفين مسعد فترى عكس ذلك، حيث أنّ الاستقرار السياسي لا يعني بالضرورة غياب العنف السياسي بشكل نهائي "أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات، لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعماً لشرعيته وفعاليته" (١٤).

لذا فان الاستقرار السياسي من حيث تعريف الباحثين نجدهم قد اختلفوا فيه، فبعضهم يرى أن ظاهرة المظاهرات والاضطرابات ضد النظام والسلطة القائمة نوع من عدم الاستقرار السياسي، أمّا بعضهم الآخر فيرى أنّها تعبير عن حيوية ذلك النظام (١٥).

ويقدم هاري إيكشتاين (Harry Eckstein) دراسة واضحة في مفهوم الاستقرار السياسي (الديمقراطي) حيث ينطوي المفهوم على العديد من السمات متمثلة في (١٦):

١-استمرار النمط، ولا يُقصد به مجرد طول العمر أو التحمل الحكومي، ولكن المثابرة بمعنى امتلاك القدرة على "التكيف مع الظروف المتغيرة، لتحقيق التطلعات السياسية والتمسك بالولاءات السريعة".

٢-الشرعية، لا تَعني فقط عدم وجود معارضة قوية ولكن وجود القبول والدعم الإيجابي.

٣-صنع القرار الفعال، ليس بمعنى الفعل الصحيح على أساس مخطط معين من القيم، ولكن في السعي لتحقيق أهداف سياسية مشتركة أو في التكيف مع الظروف المتغيّرة،

٤-الأصالة، ويُقصّد به ألا تكون الهياكل الديمقراطية مجرد واجهات لحكومة فعلية من قبل هياكل غير ديمقراطية.

ووفقاً لما تقدّم نجد، أنّ من أهم جوانب الالتباس في مفهوم الاستقرار السياسي يعود إلى الفشل في التمييز بشكل واضح ومنهجي بين عدم الاستقرار السياسي والتغيير السياسي. فإن القول بأن

النظام السياسي مستقر أو أن التبادلات السياسية منتظمة لا يعني أن التغيير السياسي لا يحدث، فقد يتوافق التغيير السياسي مع الاستقرار السياسي طالما أن التغيير يحدث وفقًا للتوقعات السائدة حول كيفية حدوث هذا التغيير بشكل شرعي. وبالتالي، يصبح التغيير السياسي حالة من حالات عدم الاستقرار السياسي فقط عندما ينتهك التوقعات الراسخة حول كيفية حدوث هذا النوع المعين من التغيير بشكل شرعي [١٧].

ومن الالتباس أيضاً هو ما يراه بعض العلماء من أن الاستقرار السياسي يعني نظاماً سياسياً ديمقراطيته مستقرة، المشكلة هي أن الاستقرار قد يكون خاصية لكل من الديمقراطية والاستقرار السياسي، فلا ينبغي الخلط بين نظام غير مستقر ولكن ديمقراطي مع نظام مستقر لكن ديمقراطيته غير مستقرة. لذا من المهم التأكيد على التمييز المفاهيمي بين الاستقرار والديمقراطية [١٨].

كما أن تلك الأشياء التي تُعدّ تقليديًا مزعزعة للاستقرار السياسي هي أيضًا أشياء تقع خارج حدود توقعات دور النظام السياسي، اذ يُمكن لبعض الأعمال السياسية أن تكون مزعزعة للاستقرار السياسي، مثل التغيير المستمر في الحكومات أو التبدلات المستمرة في النظام السياسي أو تدفق الهجرة الداخلية والخارجية وغيرها. ومع التكرار والاستمرارية، يمكن أن تؤدي هذه الأعمال إلى عدم الاستقرار السياسي وبالتالي تؤدي إلى انهيار الهيكل السياسي أو نمط التبادلات السياسية المنتظم.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن القوة العسكرية للدولة لا يُعد مؤشراً للاستقرار السياسي ولا مؤثِّراً في عدم الاستقرار السياسي، حيث لم يُؤخذ هذا العامل بنظر الاعتبار في دراسات الاستقرار السياسي. فالاستقرار إذن وفق ما فهمناه من التعاريف السابقة هو خاصيّة يشير إلى القدرة على التصحيح الذاتي فهو لا يعني الركود ولا يعني مجرد الحفاظ على الوضع الراهن ولا يستبعد التغيير والتطوير بل يعني الميل الاستتبابي للعودة إلى التوازن.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي هو أحد الأسس الرئيسية لتحقيق التنمية والرفاهية في أي بلد. ومع ذلك، يتأثر الاستقرار السياسي بعدد من العوامل المختلفة التي يمكن تصنيفها إلى عدة فئات.

فالعوامل الاجتماعية هي عوامل رئيسية تؤثر على الاستقرار السياسي في أي بلد. ومن الأمثلة على ذلك، التمييز العرقي، الديني والطائفي، والفقر وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وقد تؤدّي تلك العوامل إلى صراعات داخلية وصراعات بين المجتمعات المختلفة، كما يؤدي الفقر

وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة معدلات الجريمة والانعدام الأمني والاضطرابات الاجتماعية.

علاوة على ذلك، للعوامل الاقتصادية أثر كبير على الاستقرار السياسي، إذ تتضمن هذه العوامل المؤشرات الاقتصادية، مثل معدلات البطالة والفقر، ومعدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم والديون العامة. وتؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على الحكومات والمجتمعات، وقد تؤدي إلى احتجاجات شعبية واضطرابات اجتماعية.

وتشمل العوامل السياسية الأخرى التي تؤثر على الاستقرار السياسي، على سبيل المثال، الفساد، وعدم الشفافية، والتغييرات الدستورية، والحكم الديكتاتوري والانتهاكات لحقوق الإنسان. وقد تؤدي هذه العوامل إلى عدم الثقة في الحكومات وتقليل الاستقرار السياسي.

وبذلك تتعدد العوامل والأسباب التي تؤثّر سلباً على ظاهرة الاستقرار السياسي، والتي يؤدّي ظهورها إلى انتشار حالة عدم الاستقرار السياسي، ويُمكن إجمال هذه العوامل بتناول المؤثّرات السياسية والاقتصادي، أمّا الاجتماعية فقد تناولناها في المبحث السابق، وهي كما يلي :

١- **نمط انتقال السلطة:** يقصد بانتقال السلطة تغيير الأفراد الذين يتولون السلطة، ويختلف هذا الانتقال حسب نوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المعتمدة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشّراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر لعدم الاستقرار السياسي كونه راجعاً إلى احتكار السلطة ومنع تداولها، وقد عانت الدول النامية من ظاهرة الانقلابات العسكرية، ففي المدّة من عام ١٩٥٨م إلى عام ١٩٧٧م تم رصد ١٥١ انقلاب وذلك بمعدل ٨ انقلابات سنوياً [١٩].

ان عملية انتقال السلطة تتطلب أن تتُم من خلال أسلوب التداول السلمي لها، وعن طريق ذلك ستُعدّ مؤشراً حقيقياً للاستقرار السياسي حيث تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ، وأن النظام عندما ينجح في بناء هذه الآلية سوف يكتسب مزايا نوعية تضمن له البقاء والاستمرار مما يجنب اللجوء إلى العنف، وتضمن وصول الشخص المسؤول والجدير بالسلطة، وهي الغاية المرجوة من آلية نقل السلطة، أمّا غياب ثقافة التداول السلمي للسلطة يفضي دوماً إلى عدم الاستقرار السياسي [٢٠].

٢- **الغنى والفقر:** يرى بعض الباحثين أن المؤشّر الاقتصادي للفرد في المجتمع يؤدّي دوراً في الاستقرار السياسي، إذ كان يُنظر إلى أن الثراء المتزايد يحسّن فرص الاستقرار وعلى العكس من ذلك، فإنّ الفقر المدقع هو السبب الرئيس لعدم الاستقرار. وبالتالي فإن الدول الفقيرة أكثر عرضة للمعاناة من العنف السياسي أكثر من الدول الغنية. [٢١]

ومع ذلك، كان هناك العديد من البلدان الفقيرة والمتخلفة ذات أنظمة سياسية مُستقرة. القاسم المشترك بينهم هو أنظمة استبدادية وليست ديمقراطية. في الواقع، يبدو أنه كلما كانت الديكتاتورية فقيرة كلما كان من المرجح أن تكون أكثر استقرارًا. يبدو أيضًا أنه من الممكن أن يؤدي الاستقرار السياسي إلى الثراء والنمو الاقتصادي بدلاً من أن يكون نتيجة لهما، فقد حققت بعض الدول المستقرة سياسياً الاستقرار قبل أن تحقق ثروتها. وبالمثل، تمكنت بعض الأنظمة الشمولية من تحقيق الاستقرار قبل التنمية الاقتصادية. فلا يُمكن أن يتعايش الفقر والاستقرار السياسي بسبب القيود العديدة المفروضة على العمل السياسي الفعال من قبل الفقراء في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم. (٢٢)

٣- **معدل النمو الاقتصادي:** ويراد منه كلما كان معدل التطور أسرع، زادت صعوبة الحفاظ على الاستقرار، إذ ينتج عن النمو الاقتصادي السريع مجموعات اجتماعية تجد نفسها متخلفة عن الركب في التقدم المحرز، حيث تُصبِح مهاراتهم ومهنهم وأنشطتهم الاقتصادية أقل أهمية مما كانت عليه.

فعند الانتقال من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد قائم على التصنيع، هناك تحول في السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ففي البلدان الصناعية ذات معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ورأس المال الصناعي المستمد من الفوائض المتولدة من الاستغلال التجاري للزراعة، من المرجح أن يجد المرء تحضرًا سريعًا، اما ما يحدث في الريف سيؤدي إلى صعوبة الحياة هناك، وإزالة سبل العيش من الناس وتشريد سكان الريف الذين يضطرون إلى البحث عن عمل في المراكز الحضرية. (٢٣)

تبدو هناك ظروف معينة تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي عندما يترافق ذلك مع النمو السريع. ومع ذلك، من الممكن أيضًا أن يؤدي الاستقرار السياسي إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في البلدان. وعلى الرغم من أن البلدان الصناعية المتقدمة قد تتمتع بالاستقرار السياسي ومعدلات النمو العالية، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن هذا سيكون هو الحال في المجتمعات الزراعية الفقيرة (٢٤).

٤- **التأثيرات الخارجية:** تؤكِّد بعض تفسيرات عدم الاستقرار على أهمية العوامل الخارجية. فللديون والتبعية آثار مزعزعة للاستقرار لأنها تؤثر على شرعية الحكومات، من خلال التأثير سلبًا على أدائها الاقتصادي. وقد تؤدي التهديدات الخارجية لأمن بلد ما إلى تعزيز الاستبداد والعسكرة والقيود على الحريات المدنية، ومع ذلك، فإن الاستقرار السياسي يكون أكثر مع غياب هذه التأثيرات (٢٥).

كما تؤدّي تغيرات البيئة الدولية مثل الحروب والاستقطاب الدولي وسباق التسلح، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية العالمية، إلى عدم استقرار الأنظمة المعتدلة، ونتيجة لذلك تأخذ المستويات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب بالانهيار [٢٦].

٥- **أزمة السلطة أو فشل الدولة:** غالبًا ما تفتقر دول العالم الثالث إلى القوة لجعل وجودها محسوسًا في جميع أنحاء المجتمع، اذ ليس لديها من المقومات ما يساعدها على الحكم، فتصبح الدولة عاجزة عن (تقديم الخدمات، استخراج الموارد من المجتمع التي تحتاجها لتمويل أنشطتها، الحفاظ على القانون والنظام، حراسة أراضيها بشكل فعّال)، وهذا ما يدفع إلى تآكل الشرعية والأمن، ونشوب صراع أهلي عنيف [٢٧].

تُعرّف الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تفتقر للقدرة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وعدم القدرة على فرض السيطرة الكاملة على أراضيها ومواطنيها، وفقدان الدولة لحقها السيادي في احتكار واستخدام قوتها بشكل شرعي، وعدم القدرة على فرض القانون والنظام وحماية المواطنين من الجريمة والعنف والتهديدات الداخلية والخارجية. مما يعرضها لاضطرابات ويخلق حالة من العصيان المدني وتكون عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية اما على الصعيد الخارجي فتكون سياستها مقيدة تلقائيا على إثر تعرضها لعقوبات اقتصادية او سياسية او تواجد لقوات عسكرية اجنبية على ارضها أو خضوعها لقيود عسكرية أخرى [٢٨].

المطلب الثاني: مرتكزات الاستقرار السياسي

وضع الكتاب والباحثون العديد من المؤشرات في استقرار النظام السياسي حيث تناول بعضهم هذه المؤشرات عن طريق الدراسة والتحليل لمفهوم الاستقرار السياسي، بينما تناول الآخرون ومن خلال الدراسة التاريخية مؤشرات عدم الاستقرار السياسي وعكسوها عليها. ولتشابه هذه المؤشرات في الكثير من الخصائص، اعتمدنا على جمعها وتصنيفها واختيار ما يُعدّ في نظرنا من مقومات الاستقرار السياسي. وقد تمّ تصنيف مقومات الاستقرار السياسي وفق أربع فئات، وكما يلي:

أولاً: استقرار المؤسسات السياسية

١- **الاستقرار الحكومي:** يشير بعض الباحثين [٢٩] إلى انّ مفهوم الاستقرار الحكومي يعني اختزال مفهوم "الاستقرار" بـ "طول العمر" أي أن أي تغيير لأي سبب يدل على استقرار أقل؛ حيث يصفون البلد "أ" أكثر استقرارًا من البلد "ب " إذا كان لدى الأول حكومة تظل في المنصب لمدّة زمنية أطول من تلك الأخيرة، لكن هذا تجانس ضعيف للغاية.

ذلك أنّ (انسحاب حزب من الائتلاف الحاكم، وفقدان الثقة، والاستقالة الطوعية لرئيس الوزراء، والمرض، والوفاة العرضية، والعملية العادية في التغيير الحكومي الناتج عن انتخابات برلمانية عامة مقررة بانتظام ومؤسسية) كلها عوامل لا تؤثر في مفهوم الاستقرار طالما أنها تحدث وفق أسس طبيعية وقانونية ودستورية.

ويذهب بعضهم إلى ربط الاستقرار الحكومي بالنظام الحزبي؛ حيث أنّ طبيعة النظام الحزبي يعكس انقسامات اجتماعية أعمق في مجتمع مجزأ من خلال نظام الحزب، وانّ التعددية الحزبية تمثل النموذج الأكثر سلبية في هذا المضمار. إلّا أن التعددية الحزبية ليست سببًا رئيساً لعدم الاستقرار السياسي سواء في شكل استمرارية الحكومة أو عمليات الاحتجاج، وهذا لا يعني إنكار أن الانقسام والاستقطاب لهما آثار تؤدي إلى عدم الاستقرار والتي تقلل من احتمالية فوز الحكومات بالحد الأدنى [٣٠].

٢- **الاستقرار البرلماني:** هناك من الباحثين الذين جعلوا من الاستقرار البرلماني مؤشراً للاستقرار السياسي فذهبوا بالقول [٣١] "ان حل البرلمان قبل انتهاء مدته القانونية أو استقالة أحد أعضائه أو اسقاط عضويته هي دلالة على حالة عدم الاستقرار السياسي". لكنّ هذه الإجراءات هي إجراءات طبيعية منصوص عليها في الدستور وبذلك تتسم بالمشروعية من قبل النظام السياسي، فهي ليست بأساليب غير مشروعة كي يتم وصفها احدى حالات عدم الاستقرار السياسي.

أنّ الرابط الحقيقي بالاستقرار المؤسسي هو مدى فاعلية المؤسسات الحكومية والبرلمانية في تنفيذ خططها واستجابتها لمطالب المواطنين وحاجاتهم. فعندما يظهر للمواطنين والمنظمات أن هذه المؤسسات غير مستجيبة وغير فعّالة، يدفعهم الأمر إلى تكوين مطالب الاستقلال المؤسسي او اللامركزي او شبه الاستقلال الإقليمي متجهين نحو الاستقلال الذاتي الفردي لعدم الثقة في الأنظمة الحكومية لا سيما في الأنظمة التي كانت المؤسسات الديمقراطية فيها هشة أو غير موجودة [٣٢].

وبالتالي فإنّ المعنى الحقيقي لاستقرار المؤسسات السياسية، هي مدى فاعليتها في تنفيذ الخطط المرسومة وقدرتها على استجابة مطالب المواطنين، ومدى التزامها وخضوع قراراتها للدستور والقوانين السارية.

ثانياً: استقرار النظام السياسي

١- **الشرعية السياسية:** إن تحقيق الاستقرار السياسي يعتمد على مدى شرعية النظام السياسي لدى المجتمع، وهذه الشرعية تأتي من خلال الرضا والقبول وبذلك يمثل النظام السياسي الارادة الجماعية لأفراد الشعب المعني بالأمر [٣٣].

يرى دويتش (Deutsch) أن الشرعية المؤسسية (البنيوية، الدستورية) تقوم على عناصر ثلاث، الأول: هو العنصر الدستوري في معناه الضيق، ومضمونه ان السلطة شرعية لأنها قامت وفقاً لمبادئ البلاد الدستورية والسياسية. والثاني: هو عنصر التمثيل، بأن تقوم الشرعية على اقتناع المحكومين بأن الذين في السلطة يمثلونهم. والعنصر الثالث: فيتعلق بالإنجاز، أي أن الشرعية تظهر من خلال إنجازاتها لنتائج ملموسة خلال مدّة حكمها [٣٤]، وأنّ أي خلل أو نقص من أحد هذه العناصر، يعد نقصاً في شرعية السلطة الحاكمة.

ويرى (ماكس فيبر) ان النظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بأحقيته وجدارته في الحكم، وأنه دون هذه الشرعية يصعب على أيّ نظام حاكم أن يملك القدرة الضرورية على إدارة شبكة التفاعلات المجتمعية، وبالتالي فإنّ جوهر الشرعية متمثلاً بضرورة رضا وقبول المحكومين وليس إذعانهم لفرد أو نخبة تفرض السلطة عليهم [٣٥] .

وينص هذا الرأي على أن "الشرعية" تساعد في تحديد مفهوم الاستقرار ذاته ولا يجب عدّها نتيجة لنظام مستقر، مثل هذا النهج لا ينظر إلى الاستقرار على أنه غياب الظواهر السلبية فحسب، بل على أنه وجود دعم وقبول إيجابي.

ومن مؤشّرات غياب الشرعية بروز أزمات مرتبطة بها وناتجة عنها، منها: أزمة الثقة المتبادلة بين النظام والمواطنين، تزايد لجوء المواطنين لاستخدام العنف وكذلك تزايد لجوء النظام إلى العنف، انهيار قواعد العمل السياسي، انتشار الفساد، وبالتالي ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي [٣٦].

٢-**المشاركة السياسية:** يُعرِّف صاموئيل هنتنغتون (Samuel P. Huntington) المشاركة السياسية بأنّها "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أم غير فعال"[٣٧]. ويربط بينها وبين الاستقرار السياسي، إذ يرى أنّ بناء المؤسسات السياسية يُعدّ أمراً حيوياً لتحقيق الاستقرار السياسي وتفادي انهياره. وبالتالي، فإنّ أهمية المشاركة السياسية تتجلّى في أنّها تمثِّل الآلية السياسية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة [٣٨].

إن تحقيق الاستقرار السياسي يرتبط بشدة بتحقيق المشاركة السياسية، حيث تشكل الديمقراطية أساساً للحكم السليم والمستقر. فالمشاركة السياسية تمكّن الأفراد من التعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية، واختيار ممثليهم في المجالس النيابية والمحلية، والمساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسيات والقرارات. وبذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة أساسية

لتحقيق الاستقرار الداخلي وتعزيز شرعية السلطة السياسية، فهي تتوقف على إرادة المواطنين الذاتية، ورغبتهم الشخصية في دخول ميدان العمل السياسي والمساهمة في الحياة السياسية لبلدانهم، فهي أنشطة وفعاليات طوعية إرادية [٣٩]، ولكنها كممارسة سياسية ترتبط برؤية النخب السياسية الحاكمة وقدرتهم على استيعاب مطالب المشاركة السياسية للقوى الاجتماعية المختلفة، وتمتاز الأنظمة السياسية التي تتميز بدرجة عالية من المأسسة السياسية بالقدرة على ضمان أعلى مستوى من المشاركة السياسية[٤٠].

يعتمد الاستقرار السياسي على التوازن بين عمليات المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية، حيث لا يمكن ضمان استمرار الاستقرار السياسي إلا من خلال تطوير المؤسسات السياسية بما يتوافق مع التوسع السريع في المشاركة السياسية واستيعاب القوى الاجتماعية المهتمة بالحياة السياسية والمشاركة فيها.

بموجب ذلك، يمكن القول بأن زيادة مشاركة الأفراد في العملية السياسية يجب أن تعزز الاستقلالية والتكيف والترابط بين مؤسسات الحكم في الدولة، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين التركيب الذاتي للدولة. وبالتالي، كلما زادت مشاركة الناس في الحكم، كلما تحسنت مؤسسات الحكم وزادت قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين ورغباتهم وتأمين الاستقرار السياسي [٤١].

٣- **المأسسة السياسية:** ويقصد بها العملية التي تكتسب بموجبها التنظيمات الدستورية والإجراءات السياسية قيمةً واستقراراً، ويرى صموئيل هنتنغتون انه يمكن تحديد مستوى إضفاء الطابع المؤسسي على أي نظام سياسي من خلال أربعة معايير والتي تتعلق بقدرتها على التكيف، والتعقيد، والاستقلالية، والاتساق في منظماته وإجراءاته، ومن خلال ذلك يمكن تحديد مستوى ارتفاع المأسسة أي درجة استقرارها من انخفاضها. وفيما يلي شرح لهذه المعايير [٤٢]:

أ-**القدرة على التكييف:** كلما كانت المنظمة أو الإجراء أكثر قابلية للتكيف، كلما كانت مؤسسية بدرجة أكبر. والتكييف هو النجاح في التحديات البيئية المستمرة.

ب-**التعقيد:** كلما تعقد التنظيم، زاد مستواه المؤسساتي، حيث يتضمن التعقيد زيادة عدد الوحدات الفرعية التنظيمية وتنوعها من الناحية الهرمية والوظيفية، مما يزيد من قدرة المنظمة على تأمين ولاءات أعضائها والحفاظ عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمة التي لديها أغراض متعددة تكون أكثر قدرة على التكيف مع فقدان أحد الأغراض، بينما تكون المنظمة التي لديها غرض واحد فقط، أكثر عرضة للفشل في حال فقدان ذلك الغرض. كلما زاد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها، زادت الحاجة إلى التمييز بينها وإدارتها بشكل فعال، وهذا يتطلب تنظيماً أكثر تعقيداً وفعالية.

ت–**القدرة على الاستقلال:** ويقصد به مدى وجود المنظمات والإجراءات السياسية بشكل مستقل عن التجمعات الاجتماعية الأخرى وأساليب السلوك؛ تُعنى بتطوير المنظمات والإجراءات السياسية التي لا تمثل مجرد تعبيرات عن مصالح فئات اجتماعية معينة، فالمنظمة السياسية التي هي أداة لمجموعة اجتماعية – الأسرة والعشيرة والطبقة – تفتقر إلى الاستقلالية والمأسسة. ويُقاس استقلالية المؤسسات السياسية بمدى تمتعها بمصالحها وقيمها الخاصة التي يمكن تمييزها عن تلك الخاصة بالمؤسسات والقوى الاجتماعية الأخرى، وبصورة عامة تُعد المنظمات والإجراءات السياسية التي تفتقر الى الاستقلالية بأنّها (فاسدة).

ث–**التماسك والانفصال:** كلما كانت المنظمة أكثر وحدةً وتماسكًا، كانت مؤسسية بدرجة أكبر؛ وكلما زاد تفكك المنظمة، قل إضفاء الطابع المؤسسي عليها. إذ تعد قدرات التنسيق والانضباط أمراً حاسماً للقرارات السياسية كما يُعد الإجماع شرطاً أساسياً للمنظمة الفعالة مما يمكّن المنظمة من وضع سياسات مستقرة وذات بُعد تكييفي مع متغيرات البيئة المستمرة.

تقضي المأسسة على الشخصانية والتي تمثل الاستعاضة عن دور المؤسسات السياسية في العملية السياسية بالدور الذي تلعبه الشخصيات، وذلك عبر تفويض الرؤساء باتخاذ القرارات الاستراتيجية أو التكتيكية في إطار نمط من العلاقات الضيقة، فعندما تغيب المؤسسات السياسية يكون البديل هو الشخصيات، وبالتالي تؤدّي إلى سلب القدرة من المواطنين على المشاركة السياسية [٤٣].

وهنالك من يرى أن غياب التغيير الهيكلي أحد عناصر الاستقرار السياسي: ويقصد به عدم التحولات السريعة في إطار نظام الدولة من شكل معيّن إلى نقيضه؛ على سبيل المثال من الملكية إلى الجمهورية، من الحكم المدني إلى الحكم العسكري.

حيث يُنظر إلى النظام على أنه (مستقر) إذا كان قادرًا على تجنب التغييرات في الترتيب / التكوين الهيكلي الأساسي على مر السنين. إن استمرارية أو ثبات الشكل يميز الأنظمة السياسية المستقرة عن تلك غير القادرة على الحفاظ على نمطها في مواجهة الضغوط البيئية. ومع ذلك، هناك بعض المشاكل التي ينطوي عليها هذا النهج. أولاً، يمكن للمرء في أحسن الأحوال أن يقوم فقط بالتمييز الاسمي بين تلك البلدان التي تم فحصها، حينها ستكون الدولة إما خالية من التغيير الهيكلي، وفي هذه الحالة يتم تصنيفها على أنها(مستقرة)، أو تتغير أنماطها الأساسية وبالتالي يتم تحديدها على أنها (غير مستقرة). وتتعلق المشكلة الثانية بما يُقصد فعلاً (بالتغيير الهيكلي) [٤٤].

ان عملية التغيير الهيكلي في طبيعة النظام لا تعني بالضرورة فقدان الاستقرار، طالما أنّ النظام يمتاز بالشرعية والمشاركة السياسية وغياب العنف السياسي. فعلى الرغم أن الحكومات سابقاً مرّت بمراحل عديدة كانتقالها من الامبراطوريات إلى الملكيات ثم إلى الجمهوريات، فإنّ الاستقرار كان يرتبط بالأوضاع الداخلية والممارسات السياسية لذات الدولة، ولا يرتبط بالعملية الانتقالية بحد ذاتها. وقد تكون عملية التغيير الهيكلي الفعالة سبباً في إحداث وضع أكثر استقراراً عمّا كان عليه سابقاً.

٤- **التداول السلمي للسلطة:** إن عملية انتقال السلطة تختلف من نظام سياسي إلى آخر، وطبقاً للأساليب الدستورية المتبعة، فإذا كانت هذه الممارسة على أسس دستورية وديمقراطية، فهو مؤشر على الاستقرار السياسي، وإذا تم اللجوء إلى العنف والقوة العسكرية والتدخل الخارجي، فهذا يؤثر سلبًا على الاستقرار السياسي [٤٥].

ثالثاً- الوحدة الوطنية:

تتبنى الدولة عملية الوحدة الوطنية من خلال سياساتها وممارستها مع المجتمع وعن طريق التوزيع العادل للموارد والثروات والمشاركة السياسية بما يضمن حقوق كل الفئات المختلفة وبما يقلل أو يلغي التفاوتات الاجتماعية – الاقتصادية، وبالتالي فإنّ عملية اندماج الجماعات المختلفة والولاءات الضيقة والتعايش السلمي يساهم في الاستقرار السياسي. فإنّ الحروب الأهلية والحركات الانفصالية تظهر نتيجة الانقسامات الداخلية الحادة العرقية والقبلية والدينية واللغوية ومع عجز النظام القائم على تسوية التوترات الناشئة عن هذه الانقسامات، تنشأ هذه الصورة العنيفة من صور عدم الاستقرار [٤٦].

رابعاً- غياب العنف السياسي والصراع الأهلي والسلوك العنيف:

يُنظر إلى النظام السياسي المستقر على أنه مجتمع مسالم يلتزم بالقانون حيث يكون صنع القرار والتغيير السياسي والمجتمعي نتيجة لإجراءات مؤسسية وفعالة وليست نتيجة العمليات غير المسؤولة التي تحل القضايا من خلال الصراع والعدوان، وهذا يقود إلى استنتاج أن إمكانات مثل هذه الأنظمة للتغير التكيفي المستقر لم تتحقق بعد [٤٧]. حيث يُعرف العنف السياسي بأنه "درجة أو مقدار العدوان الموجه من قبل أفراد أو جماعات داخل النظام السياسي ضد جماعات أخرى أو ضد جماعة أصحاب المناصب ... بالإضافة إلى، مقدار العدوان الموجه من قبل أصحاب المناصب ضد الآخرين الأفراد والجماعات" [٤٨].

يمثل العنف السياسي السبب الرئيس لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي، فهو من مؤشرات الاستقرار السياسي ويمكن تعريفه بأنه استعمال القوة المادية لتحقيق اهداف سياسية،

والعنف قد يكون رسمياً أو غير رسمي، أمّا الرسمي، فهو الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، ويتمثل الصراع غير الرسمي في الحركات والجماعات التي تستهدف النظام الحاكم ورموزه. إنّ وجود الصراعات السياسية والحروب، تُمثِّل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي [٤٩]. كذلك ان الثورات تتضمن اللجوء –وعلى نطاق واسع– للعنف من أجل الإطاحة بالحكومة والاستيلاء على السلطة وتوجيهها نحو احداث تغييرات هيكلية في الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع [٥٠]، وإنّ لجوء الجماهير إلى الشغب والتظاهرات يعكس السخط الشعبي على السلطة الحاكمة وقراراتها، حيث تشكل الثورات والانتفاضات والانقلابات دليلاً غير كامل على مدى عدم الاستقرار السياسي [٥١].

ووفقا لما تقدّم بالإمكان تقديم نماذج عن بعض الدول التي امتازت بالاستقرار السياسي وهي كل من:

١– **سويسرا:** حيث تشتهر باستقرارها السياسي نتيجة لنظامها الديمقراطي المباشر، إذ يشارك المواطنون بشكل كبير في اتخاذ القرارات من خلال الاستفتاءات، كذلك أن التنوع العرقي والثقافي يُدار بفعالية عبر الحكم الفدرالي، مما يساهم في التوازن بين مختلف المناطق.

٢– **النرويج:** إذ تتمتع باستقرار سياسي نتيجة لتوزيع الثروة بشكل عادل من خلال نظام الرفاه الاجتماعي، كما أن الحكومة تتميز بالشفافية وتركز على تحسين حياة المواطنين، مما يعزز ثقتهم في المؤسسات السياسية.

٣– **كندا:** وتُعرف بالاستقرار بسبب نظامها الديمقراطي القوي الذي يعتمد على المؤسسات المستقلة والقوانين العادلة، فالتنوع الثقافي يتم التعامل معه بسياسات اندماج فعالة تحترم التعددية.

٤– **نيوزيلندا:** تمتاز نيوزيلندا باستقرار سياسي قوي نتيجة للحكومة التي تتسم بالشفافية والمسؤولية، إضافة إلى ثقافة سياسية تشجع المشاركة المدنية وتجنب الصراعات.

جميع الأمثلة أعلاه نجدها امتازت باستقرار النظام السياسي والوحدة الوطنية والشرعية السياسية والرفاه الاجتماعي مما غاب عنها أي من مفاهيم العنف السياسي أو السلوك العنيف.

أمّا إذا أردنا الإشارة إلى الدول التي تعيش حالة عدم الاستقرار السياسي فذلك بسبب فقدانها إحدى او مجموعة من شروط الاستقرار السياسي التي تم ذكرها منها: (ارتفاع مؤشر العنف السياسي، عدم التداول السلمي للسلطة، الانقسامات الداخلية الحادة العرقية والقبلية والدينية واللغوية، ضعف المشاركة السياسية، غياب الشرعية السياسية، أو عدم قدرة المؤسسات السياسية على استجابة مطالب المواطنين وتعارض أحكامها مع قوانين ودستور الدولة.

فمن تلك الدول:

١- **فنـزويلا:** تعـاني فنـزويلا مـن أزمـات سياسـية واقتصـادية حـادة نتيجـة الفسـاد، وسـوء إدارة الموارد، والعقوبات الدولية. الصراعات بين الحكومة والمعارضة أدت إلى تدهور الوضع الأمني والاجتماعي، مع تفاقم الفقر والهجرة الجماعية.

٢- **ليبيـا:** منذ سقوط نظام القذافي في ٢٠١١، تعاني ليبيا من فراغ سياسي وحروب أهلية متواصلة بين مختلف الفصائل المسلحة، مما أدى إلى انقسام البلاد بين حكومات متنازعة وانهيار مؤسسات الدولة.

٣- **سوريا:** الصراع المستمر منذ ٢٠١١ تسبب في تدمير البنية التحتية وتقسيم البلاد بين جهات متعددة، كذلك التدخلات الخارجية والنزاعات المسلحة ساهمت في تفاقم عدم الاستقرار السياسي والإنساني.

٤- **اليمن:** الحرب الأهلية المستمرة منذ عام ٢٠١٤ أدت إلى انهيار الدولة، فالتدخلات الإقليمية وزيادة الانقسامات الداخلية جعلت اليمن نموذجاً لعدم الاستقرار السياسي.

٥- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** تعاني الكونغو من نزاعات مسلحة متواصلة منذ عقود، حيث تتنافس الجماعات المتمردة على السيطرة على الموارد الطبيعية، وضعف الحكومة المركزية والصراعات القبلية زاد من حالة عدم الاستقرار.

الخاتمة

الاستقرار السياسي هو الحالة التي تتميز بها الدولة عندما تكون قادرة على توفير الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمواطنين على المدى الطويل، ويعتبر الاستقرار السياسي مرتكزًا أساسيًا لتنمية الدول وازدهارها. وهو ما يتطلب وجود قيادة قوية ورؤية واضحة للمستقبل وإرادة سياسية حقيقية لتحقيق الإصلاحات اللازمة وتعزيز المرتكزات الأساسية للاستقرار السياسي والقدرة على التكيف مع التحديات المتغيرة.

يرتبط الاستقرار السياسي بقدرة النظام على التعامل والاستجابة بشكل سلمي مع الأزمات التي يواجهها المجتمع، وهذا يبقى صحيحاً مهما اختلفت تعريفات الباحثين للمصطلح وتعددت النظريات التي تفسره والعوامل التي تؤدي إليه والمؤشرات التي تدل عليه، ويبقى الاستقرار هدفاً جوهرياً واستراتيجياً تسعى اليه الحكومات على اختلاف اشكالها مع اختلاف نسبة السعي باختلاف الانظمة السياسية الحاكمة والعوامل التي تتعلق بكل نظام والتي منها شرعية النظام القائم نفسه، ونمط انتقال السلطة، واحترام الحقوق والحريات، والمشاركة السياسية، وغياب العنف أو ضعفه، وقدرة النظام على توفير المستلزمات الضرورية للمواطنين وتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم وغيرها، فالاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية والأمنية وحدها، بل هو نتيجة

تبني تدابير وإجراءات سياسية واقتصادية وثقافية، فالنظام السياسي الذي يسير وفق هذه الإجراءات يكون على درجة عالية من الاستقرار وأيضاً على درجة عالية من التقدم والتطوّر في مختلف المجالات الحيوية.

الاستنتاجات:

١-يُعدّ الاستقرار السياسي مفهوماً معقداً ومتعدد الأبعاد، ويختلف تفسيره بين الباحثين، فهو مفهوم مرن ويتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أن تحقيق الاستقرار يتطلب وجود مؤسسات قوية قادرة على إدارة الأزمات والحفاظ على شرعية النظام السياسي.

٢-هناك عدة عوامل تؤثر على الاستقرار السياسي، منها العوامل الاجتماعية، مثل الانقسامات الاهلية وعدم المساواة، والعوامل الاقتصادية، مثل معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى العوامل السياسية، مثل الفساد وغياب الشفافية، وتؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على الثقة في الحكومة واستقرارها.

٣-يرتبط الاستقرار السياسي بمفاهيم مثل غياب العنف، الشرعية، واستقرار المؤسسات السياسية، إلّا أنّه يرتبط أساساً بقدرة النظام على التكيف مع التغيرات وتلبية مطالب المواطنين دون اللجوء إلى العنف.

٤-يُعدّ الاستقرار السياسي مرتكزاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاجتماعية، إذ أن الدول المستقرة سياسياً تتمكن من تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك على المستوى الدولي بشكل أفضل من الدول غير المستقرة.

٥-إن غياب الاستقرار السياسي في الدول يعني عدم قدرتها على تحقيق التنمية الشاملة والحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي. يؤدي ذلك إلى ضعف فعالية الحكومة في تسيير شؤون الدولة وتلبية احتياجات المواطنين، مما يؤدي إلى تراجع الثقة في النظام السياسي وتعطيل النمو الاقتصادي. في ظل عدم الاستقرار، تصبح الحكومات غير قادرة على اتخاذ قرارات استراتيجية، مما يفاقم من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ويزيد من الفوضى والتوترات الداخلية.

هوامش البحث

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 2
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

(١) احمد مختار عمر، مصدر سابق، ص١٧٩٤-١٧٩٦.

(٢) مَجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ٢٠٠٤، ص٧٢٤.

(3) N.S.Doniach ,The oxford English – Arabic Dictionary, Oxford University Press, New York, 1999, p728 .

(4) Dictionnaire Larousse , paris , Larousse , 1982 , p. 3 .

(5) Leon Hurwitz, ''Contemporary Approaches to Political Stability,'' Comparative Politics, New York, Volume (5), Issue (3), April 1973, p. 449

(6) David Sanders & Valentine Herman, ''The stability and survival of governments in western democracies,'' Acta Politica, Palgrave Macmillan, London, Volume (12), 1977, pp. 346-347.

(٧) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي –انجليزي)، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ٢٠٠٥، ص ٤٠.

(٨) حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٥.

(٩) مروة مصطفى احمد الحديثي، ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي في دولة الكويت بعد عام ١٩٩٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد ٢٠١٢، ص٢.

(١٠) خميس حزام والي و رياض غازي البدران،'' أثر تعدد العمليات الانتخابية في تطور سلوك الناخب العراقي بعد عام ٢٠٠٣،'' قضايا سياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد (٤٨-٤٩)، ٢٠١٧، ص٩٩.

(١١) اوسامة زايدي، الطائفية الدينية وأثرها على الاستقرار السياسي في الدولة – دراسة حالة لبنان–، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر، ٢٠١٦/٢٠١٧، ص٢٤.

(١٢) خالد حنفي علي، ''الاستراتيجية الجديدة لأمريكا في افريقيا،'' مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٥٣) ، ٢٠٠٣، ص٣٠.

(١٣) حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في افريقيا، مركز دراسات المستقبل الافريقي، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٢٤.

(١٤) مناور عبد اللطيف العتيبي، الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (٢٠٠٦-٢٠١٢)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٣، ص٢٧.

(١٥) فؤاد سعدون شياع، دول الجوار العربي وأثرها في الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠٢٠، ص١٠.

(16)Harry Eckstein, Division and Cohesion in Democracy: A Study of Norway, Princeton University Press, Princeton 1966, pp. 22-32.

(17)Claude Ake, ''Modernization and Political Instability: A Theoretical Exploration,'' World Politics, Cambridge University Press, United Kingdom, Volume (26), Issue (4), July 1974, p589.

(١٨) جعفر علوان كاظم، ''عدم الاستقرار السياسي وأثره في الأداء الحكومي في العراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٤،'' رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠١٥، ص٧.

(١٩) زينب سمير عبد العالي، تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي – العراق بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٠، ص٣٥-٣٦.

(٢٠) سهيلة هادي، دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي دراسة حالة مصر ٢٠٠٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص٣٧.

(21)Brecher, M, "Political instability in the new states of Asia," in: Harry Eckstein and David. E. Apter (eds), Comparative Politics: A Reader. New York: Free Press, 1963, p.623.

(22)Brian C. Smith, Understanding Third World Politics, Palgrave Macmillan, New York, 2003, p 224..

(23)Dennis Pirages, Managing Political Conflict, Praeger, New York, 1976, p. 51.

(24)Claude Ake, Modernization and Political Instability: A Theoretical Exploration, World Politics, vol. 26 iss. 4, July 1974, p584.

(25)Brian C. Smith, Op. Cit, p 231..

(٢٦) عزو محمد عبد القادر، عدم الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة عليه، بلا، ٢٠٠٨، ص١٤.

(27)Ayoob, M, "State-making, state breaking and state failure: explaining the roots of "Third World" insecurity", in: L. van de Goor, K. Rupesinghe and P. Sciarone (eds), Between Development and Destruction: An Enquiry into the Causes of Conflict in Post-Colonial States, Palgrave Macmillan, London, 1996, p. 73.

(٢٨) عمار حامد هادي، العلاقات المكانية للمتغيرات الجغرافية وأثرها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢١، ص١٤٢-١٤٣.

(٢٩) حيدر ريحان علي، الأحزاب العقائدية وظاهرة الاستقرار السياسي في تركيا ومصر (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم النظم السياسية، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠٢٠، ص٣٤؛ رشيد باني الظالمي وغسان طارق ظاهر، ''إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية (العراق انموذجاً)،'' مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، العراق، المجلد (٥)، العدد (١)، ٢٠١٥، ص١٠٠؛ حسن كريم مطر، أثر الأنظمة الانتخابية النسبية في الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الفكر والنظم السياسية، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠١٩، ص٢٠؛

مصعب شنين، أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، الجزائر، ٢٠١٢–٢٠١٤، ص٦.

([30])Jan Erik Lane & Svante Ersson, Politics and Society in Western Europe, Sage Publications, London, 1999, pp. 319.

([٣١]) فراس عبد الكريم البياتي، الأقليات الدينية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم النظم السياسية، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠٢٠، ص١٦؛ حيدر ريحان علي، مصدر سابق، ص٣٣؛ سهيلة هادي، ''الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق،'' المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد (١٠)، العدد (٣)، سبتمبر ٢٠١٨، ص١٣١؛ علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان (١٩٨١–٢٠١٢)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٢، ص١٤٢–١٤٣.

([32]) Ibid, pp. 320

([٣٣]) علي بن سليمان، مصدر سابق، ص١٤١.

([34])Karl W. Deutsch, The nerves of government : models of political communication and control, The Free Press of Glencoe, New York, 1963, pp. 151-154

([٣٥]) فريدة العمراوي، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة "مصر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣–٢٠١٤، ص ١٦–١٧.

([٣٦]) امين بلعيفة و عبد النور زوامبية، ''أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة،'' المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود المعمري بتيزي وزو، الجزائر، المجلد (١٤)، العدد (١)، ٢٠١٩، ص٢٧٩–٢٩١.

([37])Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies, Yale University Press, London, 1973, p. 79.

([٣٨])خيري عبد الرزاق، ''الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية،'' مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، بغداد، العدد (٣٥)، ٢٠٠٧، ص١٠٥.

([٣٩]) كمال المنوفي، مصدر سابق، ص٣٤٠–٣٤٢.

([40])Samuel P. Huntington, Political order in changing societies, Yale University Press, London, 1968, p55.

([٤١])حسين علوان البيج، ''المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية،'' المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المجلد (٢٠)، العدد (٢٢٣)، ١٩٩٧، ص٦٧–٧٠.

([42]) Samuel P. Huntington, 1968, Op. Cit,, pp. 12-24.

([٤٣]) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال، بيروت، ١٩٨٦، ص١٠٦.

([44]) Leon Hurwitz, Op. Cit, p. 457.

([٤٥])هيثم علي عبد الله العنبكي، إشكالية عدم الاستقرار السياسي في اليمن بعد عام ٢٠١١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٧، ص ٨.

(٤٦)جلال معوض، ''ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية،'' مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، المجلد (١١)، العدد (١)، ١٩٨٣، ص١٣٤.

(47) Leon Hurwitz, Op. Cit, p. 450.

(48) Ivo K. & Rosalind L. Feierabend, ''Aggressive Behaviors Within Polities 1948-1962: A Cross-National Study,'' Journal of Conflict Resolution, SAGE Publications, New York, Sep 1966.

(٤٩)مزابية خالد، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١١.

(٥٠)جلال معوض، مصدر سابق، ص ١٣٦.

(51) Merle Kling, "Towards a Theory of Power and Political Instability in Latin America," in: John H. Kaustky, Political Change in Underdeveloped Countries Nationalism and Communism, John Wiley and Sons, New York, 1962, p. 127.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٢

مصادر البحث

أولاً: المصادر العربية

أ- الكتب العربية

١.احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢.إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي –انجليزي)، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ٢٠٠٥.

٣.حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣.

٤.حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥.

٥.حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في افريقيا، مركز دراسات المستقبل الافريقي، القاهرة، ١٩٩٦.

٦.عزو محمد عبد القادر، عدم الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة عليه، بلا، ٢٠٠٨.

٧.عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال، بيروت، ١٩٨٦.

٨.مَجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ٢٠٠٤.

ب- الدوريات

١.امين بلعيفة و عبد النور زوامبية، ''أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة،'' المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود المعمري بتيزي وزو، الجزائر، المجلد (١٤)، العدد (١)، ٢٠١٩.

٢.جلال معوض، ''ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية،'' مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، المجلد (١١)، العدد (١)، ١٩٨٣.

٣.حسين علوان البيج، ''المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية،'' المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المجلد (٢٠)، العدد (٢٢٣)، ١٩٩٧.
٤.خالد حنفي علي، ''الاستراتيجية الجديدة لأمريكا في افريقيا،'' مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٥٣) ، ٢٠٠٣.
٥.خميس حزام والي و رياض غازي البدران،'' أثر تعدد العمليات الانتخابية في تطور سلوك الناخب العراقي بعد عام ٢٠٠٣،'' قضايا سياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد (٤٨-٤٩)، ٢٠١٧.
٦.خيري عبد الرزاق، ''الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية،'' مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، بغداد، العدد (٣٥)، ٢٠٠٧.
٧.رشيد باني الظالمي وغسان طارق ظاهر، ''إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية (العراق انموذجاً)،'' مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، العراق، المجلد (٥)، العدد (١)، ٢٠١٥.
٨.سهيلة هادي، ''الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق،'' المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد (١٠)، العدد (٣)، سبتمبر ٢٠١٨.

ج- الرسائل والاطاريح الجامعية

٠.اوسامة زايدي، الطائفية الدينية وأثرها على الاستقرار السياسي في الدولة – دراسة حالة لبنان-، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر، ٢٠١٦/٢٠١٧.
١.جعفر علوان كاظم، ''عدم الاستقرار السياسي وأثره في الأداء الحكومي في العراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٤،'' رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠١٥.
٢.حسين علوان البيج، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية: النموذج الأفريقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٦.
٣.حيدر ريحان علي، الأحزاب العقائدية وظاهرة الاستقرار السياسي في تركيا ومصر (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم النظم السياسية، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠٢٠.
٤.زينب سمير عبد العالي، تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي – العراق بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٠.
٥.سهيلة هادي، دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي دراسة حالة مصر ٢٠٠٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥.
٦.علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان (١٩٨١-٢٠١٢)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٢.
٧.عمار حامد هادي، العلاقات المكانية للمتغيرات الجغرافية وأثرها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢١.

٨.فراس عبد الكريم البياتي، الأقليات الدينية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم النظم السياسية، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠٢٠.
٩.فريدة العمراوي، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة "مصر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣-٢٠١٤.
١٠.فؤاد سعدون شياع، دول الجوار العربي وأثرها في الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠٢٠.
١١.مروة مصطفى احمد الحديثي، ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي في دولة الكويت بعد عام ١٩٩٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد ٢٠١٢.
١٢.مزابية خالد، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٣.
١٣.مصعب شنين، أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، الجزائر، ٢٠١٢-٢٠١٤.
١٤.مناور عبد اللطيف العتيبي، الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (٢٠٠٦-٢٠١٢)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٣.
١٥.هيثم علي عبد الله العنبكي، إشكالية عدم الاستقرار السياسي في اليمن بعد عام ٢٠١١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٧.

First: Arabic Sources

A- Arabic Books

1.Ahmed Mukhtar Omar, *Dictionary of Contemporary Arabic Language*, Alam Al-Kutub, Cairo, 2008.
2.Ismail Abdel Fattah Abdel Kafi, *The Simplified Encyclopedia of Political Terms (Arabic-English)*, Alexandria Book Center, Egypt, 2005.
3.Thamer Kamel Al-Khazraji, *Modern Political Systems and Public Policies*, Dar Al-Majdalawi, Amman, 2004.
4.Hassan Karim, *The Concept of Good Governance*, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2013.
5.Hassan Musa Al-Saffar, *Political and Social Stability: Its Necessities and Guarantees*, Arab Scientific Publishers, Beirut, 2005.
6.Hamdi Abdel Rahman Hassan, *Military and Governance in Africa*, Center for African Future Studies, Cairo, 1996.
7.Azzo Mohamed Abdel Kader, *Political Instability and Its Influencing Factors*, N/A, 2008.
8.Essam Suleiman, *Introduction to Political Science*, Dar Al-Nidal, Beirut, 1986.
9.Academy of the Arabic Language, *Al-Waseet Dictionary*, International Bookstore, Egypt, 2004.
10.Mohamed Shibly, *Methodology in Political Analysis: (Concepts, Approaches, Tools)*, National Publishing House for University Publications, Algeria, 1997.

B- Journals

1.Amin Balaifa & Abdulnour Zouambia, "Crisis of Legitimacy in Arab Political Systems and Its Implications on Social Stability in the Region," *Journal of Legal and*

Political Sciences Critique, University of Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, Algeria, Vol. 14, No. 1, 2019.
2.Jalal Mawad, "The Phenomenon of Political Instability and Its Social and Economic Dimensions in Developing Countries," *Journal of Social Sciences*, Publishing Council, Kuwait University, Kuwait, Vol. 11, No. 1, 1983.
3.Hussein Alwan Al-Bayaj, "Political Participation and the Political Process in Developing Countries," *Arab Future*, Center for Arab Unity Studies, Lebanon, Vol. 20, No. 223, 1997.
4.Khaled Hanfi Ali, "America's New Strategy in Africa," *Journal of International Politics*, Al-Ahram Foundation, Cairo, No. 153, 2003.
5.Khamis Hazam Wali & Riad Ghazi Al-Badran, "The Impact of Multiple Electoral Processes on the Evolution of Iraqi Voter Behavior After 2003," *Political Issues*, Al-Nahrain University, Iraq, Nos. 48-49, 2017.
6.Khairy Abdul Razzaq, "Public Opinion and Political Participation and Their Role in Promoting Democracy," *Journal of Political Science*, Faculty of Political Science - University of Baghdad, Baghdad, No. 35, 2007.
7.Rashid Bani Al-Zalami & Ghassan Tariq Zaher, "The Problematic Relationship Between Economic Development and Political Instability in Developing Countries (Iraq as a Model)," *Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences*, University of Al-Muthanna, Iraq, Vol. 5, No. 1, 2015.
8.Souheila Hadi, "Political Stability: A Study of Indicators and Factors of Achievement," *Arab Journal of Humanities and Social Sciences*, Ziane Achour University of Djelfa, Algeria, Vol. 10, No. 3, September 2018.
9.Adel Yasser Nasser, "Crises and Pillars of Stability in Arab Societies," *International Political Journal*, Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University, Baghdad, No. 25, 2014.

C- Theses and Dissertations

1.Ahmed Saddam Eidam, *Political Stability in the GCC Countries: Reality and Future (The Kingdom of Saudi Arabia as a Model)*, Unpublished Ph.D. Thesis, Faculty of Political Science, University of Baghdad, Baghdad, 2015.
2.Oussama Zaydi, *Religious Sectarianism and Its Impact on Political Stability in the State – A Case Study of Lebanon*, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Larbi Ben M'hidi, Algeria, 2016/2017.
3.Jaafar Alwan Kazem, "Political Instability and Its Impact on Government Performance in Iraq 2003-2014," Unpublished Master's Thesis, Department of Political Science, Al-Ameed Institute for Graduate Studies, Iraq, 2015.
4.Hassan Karim Matar, *The Impact of Proportional Electoral Systems on Political Stability*, Unpublished Master's Thesis, Department of Thought and Political Systems, Al-Ameed Institute for Graduate Studies, Iraq, 2019.
5.Hussein Alwan Al-Bayaj, *The Problem of Political Participation in Developing Countries: The African Model*, Unpublished Ph.D. Thesis, Faculty of Political Science, University of Baghdad, Baghdad, 1996.
6.Haidar Reyhan Ali, *Ideological Parties and the Phenomenon of Political Stability in Turkey and Egypt (A Comparative Study)*, Unpublished Master's Thesis, Department of Political Systems, Al-Ameed Institute for Graduate Studies, Iraq, 2020.

7.Zainab Samir Abdul Aali, *The Impact of Social Values on Political Stability – Iraq After 2003*, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science, University of Baghdad, Baghdad, 2020.
8.Souheila Hadi, *The Role of Political Participation in Achieving Political Stability: A Case Study of Egypt 2000-2014*, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Khider - Biskra, Algeria, 2015.
9.Ali Bin Suleiman Bin Said Al-Darmaki, *Political Development and Its Role in Political Stability in the Sultanate of Oman (1981-2012)*, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, Jordan, 2012.
10.Ammar Hamed Hadi, *The Spatial Relationships of Geographical Variables and Their Impact on Political Instability in Iraq After 2003*, Unpublished Ph.D. Thesis, Faculty of Arts, University of Baghdad, Baghdad, 2021.
11.Firas Abdul Karim Al-Bayati, *Religious Minorities and Political Stability in Iraq After 2003*, Unpublished Master's Thesis, Department of Political Systems, Al-Ameed Institute for Graduate Studies, Iraq, 2020.
12.Farida Al-Amrawi, *The Crisis of Legitimacy in Arab Political Systems: A Case Study of Egypt*, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Khider - Biskra, Algeria, 2013-2014.
13.Fouad Saadoun Shaya, *Neighboring Arab Countries and Their Impact on Political Stability in Iraq After 2003*, Unpublished Master's Thesis, Department of Political Science, Al-Ameed Institute for Graduate Studies, Iraq, 2020.
14.Marwa Mustafa Ahmed Al-Hadithi, *The Phenomenon of Governmental Instability in the State of Kuwait After 1990*, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science, University of Baghdad, Baghdad, 2012.
15.Mazabia Khaled, *Political Sectarianism and Its Impact on Political Stability (A Case Study of Lebanon)*, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Kasdi Merbah University, Algeria, 2013.
16.Mousab Shanain, *The Impact of Political Stability on Political Development in Algeria*, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Kasdi Merbah University – Ouargla, Algeria, 2012-2014.
17.Manour Abdul Latif Al-Otaibi, *Political Mobility and Its Impact on Political Stability in the State of Kuwait (2006-2012)*, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, Jordan, 2013.
18.Haitham Ali Abdullah Al-Anbaki, *The Problem of Political Instability in Yemen After 2011*, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2017.

ثانياً: المصادر الأجنبية

A. Books

1.Ayoob, M, "State-making, state breaking and state failure: explaining the roots of "Third World" insecurity", in: L. van de Goor, K. Rupesinghe and P. Sciarone (eds), Between Development and Destruction: An Enquiry into the Causes of Conflict in Post-Colonial States, Palgrave Macmillan, London, 1996.
2.Brecher, M, "Political instability in the new states of Asia," in: Harry Eckstein and David. E. Apter (eds), Comparative Politics: A Reader. New York: Free Press, 1963.
3.Brian C. Smith, Understanding third world politics :theories of political change and development, London, 1996.

4.Brian C. Smith, Understanding Third World Politics, Palgrave Macmillan, New York, 2003 .
5.Dennis Pirages, Managing Political Conflict, Praeger, New York, 1976 .
6.Dictionnaire Larousse , paris , Larousse , 1982 .
7.Harry Eckstein, Division and Cohesion in Democracy: A Study of Norway, Princeton University Press, Princeton 1966 .
8.Ivo K. & Rosalind L. Feierabend, ‘‘Aggressive Behaviors Within Polities 1948-1962: A Cross-National Study,’’ Journal of Conflict Resolution, SAGE Publications, New York, Sep 1966.
9.Jan Erik Lane & Svante Ersson, Politics and Society in Western Europe, Sage Publications, London, 1999.
10.Karl W. Deutsch, The nerves of government : models of political communication and control, The Free Press of Glencoe, New York, 1963 .
11.Merle Kling, "Towards a Theory of Power and Political Instability in Latin America," in: John H. Kaustky, Political Change in Underdeveloped Countries Nationalism and Communism, John Wiley and Sons, New York, 1962
12.N.S.Doniach ,The oxford English – Arabic Dictionary, Oxford University Press, New York, 1999.
13.Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies, Yale University Press, London, 1973 .
14.Samuel P. Huntington, Political order in changing societies, Yale University Press, London, 1968..

B. Periodicals

1.Claude Ake, ‘‘Modernization and Political Instability: A Theoretical Exploration,’’ World Politics, Cambridge University Press, United Kingdom, Volume (26), Issue (4), July 1974 .
2.Claude Ake, Modernization and Political Instability: A Theoretical Exploration, World Politics, vol. 26 iss. 4, July 1974.
3.David Sanders & Valentine Herman, ‘‘The stability and survival of governments in western democracies,’’ Acta Politica, Palgrave Macmillan, London, Volume (12), 1977 .
4.Leon Hurwitz, ‘‘Contemporary Approaches to Political Stability,’’ Comparative Politics, New York, Volume (5), Issue (3), April 1973 .